

(والمدقق فى مثل هذه المسألة يرى أن الشواهد الواردة عن العرب المحتج بكلامهم ، قد عمل العامل الأول فى بعضها ، وعمل الثانى فى بعضها الآخر .

ومن هنا فقد تكافأ العاملان فى جواز الاعمال ، ولم يبق أحدهما أولى من أخيه ، فأما سبق الأول صاحبه ، وقرب الآخر من الممول فلا يفيد ، فانا نعلم أن الأفعال تعمل متقدمة على الممول ومتأخرة عنه ، وتعمل متصلة بممولها ومفصلة منه ، وذلك كله واقع فى أفصح كلام ، فليس لواحد من الفريقين أن يدعى أن الاستعمال العربى يؤيده وحده ، لأن الاستعمال العربى يؤيد كل واحد منهما ، والأولى عند الترجيح فى مثل هذه القضية ، فإن لكل منهما مستندا من التعليل والقياس لا من الاستعمال العربى(١٣) .

(١٣) انظر تعليق الشيخ محبى الدين على شواهد الانصاف
١ : ٨٨ ، ٩٠ .